جمعية حماية البيئة تواصل تصوير برنامجها الرمضاني لرصد الحياة الفطرية

فريق عمل الموسم الخامس يوثق البيئة بمركز جريشان الحدودي

وجدان العقاب أمام «الأرطى» بمنطقة جريشان

موقع جريشان ويبدو فالح العازمي ود. رأفت ميساك وعضوة الجمعية ياسمين محمد

أكدت وجدان العقاب رئيس الجمعية الكويتية لحماية البيئة أن فريق عمل "الموسم الخامس لرصد وتوثيق الحياة الفطرية بدولة الكويت" استطلع البيئة الجيولوجية والمكونات الجغرافية والفطرية لمركز "جريشان" بالتعاون والدعم اللوجستي لقطاع أمن الحدود البرية الشمالية، وأشادت بتعاون وزارة الداخلية مع الجمعية في دعمها اللوجستي لإنجاز عمليات الرصد بمواقع التصوير الخارجية، مثنية على وكيل الوزارة المساعد لشؤون أمن الحدود اللواء الشيخ سالم نواف الأحمد الجابر الصباح، مقدرة تعاون وجهود كوادر مركز جريشان الحدودي الذين صاحبوا الفريق.

وأشارت العقاب، التي تتولى مهمة الإشراف العام على البرنامج، في تصريح صحافي اليوم إلى جهود قطاع أمن الحدود في حماية أشجار الأرطى في هذه المنطقة وحمايتها من زحف الرمال، لافتة إلى أن "احد افراد القطاع استعرض تلك الجهود منذ سنوات حين أسهم الوكيل المساعد لشئون أمن الحدود الفريق اول متقاعد الشيخ محمد اليوسف آنذاك وسعى لعمل المحمية وحماية الأشجار، كما أن تلك الجهود كانت واضحة على أفراد القطاع في مركز جريشان الذين لم يتوانوا في الإبداع في حمايتها فقد عمد بعض منتسبي المركز إلى حمل الماء إليها أثناء مواسم الجفاف والبعض الآخر كان يزيل عنها الرمال الزاحفة من وقت لآخر حفاظا عليها وهذا السلوك الواعي المسئول تشيد به الجمعية الكويتية لحماية البيئة".

وأوضحت أن عملية رصد وتوثيق منطقة جريشان شملت المجرى الرئيس لوادي الباطن بجوار أعلى شجيرة أرطى، مبينة أن تربة الوادي رملية سميكة مشبعة بالرطوبة بفضل تأثير أمطار موسم (2018 / 2019) وغنية بالمواد العضوية، فضلاً عن أن الغطاء النباتي كثيف ومتنوع (عرفج ورمث وأرطى) وتغطي النباتات الحولية كل شبر من مجرى وادي الباطن.

وبينت أن فريق العمل انتقل إلى مركز جريشان كونها من أشد المناطق تأثرا بالرمال الزاحفة من العراق بفعل الرياح الشمالية الغربية، وكشفت أن فريق عمل البرنامج رصد في هذا الموقع الرمال القافزة لخط الحدود ثم الخندق الحدودي والتي تستقر على أول عقبة أو حاجز يعترض طريقها وهي شجيرة أرطى كبيرة والموقع على مسافة 100 متر تقريبا من الخندق الحدودي بين العراق والكويت ويبلغ ارتفاع الموقع 95 مترا فوق سطح البحر، وأضافت وجدان العقاب: "تقع واحة الأرطى بمركز جريشان الحدودي، وهي منطقة مسيجة داخل المنطقة المنزوعة السلاح وسبب تسييجها هو منع القاء الرمال المزاحة من الخندق الحدودي فوق شجيرات الأرطى يصل عدد شجيرات الأرطى في حدود 15 شجيرة، يختلف ارتفاعها من 2 متر الى 50 سم".

سوق الجمعة في الكويت.. أنتيكات ومقتنيات ومواد محط إقبال آلاف المهتمين

صورة من سوق الجمعة في الكويت

يزخر سوق الأنتيكات التاريخية القديمة في الكويت بمقتنيات وأدوات منزلية وأوان وسفروشات وقطع وإكسسوارت وقطع تاريخية بعض منها يتميز بندرته وغلاء ثمنه.

ويزور السوق في كل يوم جمعة آلاف المهتمين لشراء ومشاهدة تلك الأنتيكات الثمينة ولا تخلو بضائعه أحيانا من التحف النادرة التي تصل إلى مستوى مزادات التحف العريقة والأسعار الغالية.

الحقوق المدنية للمرأة الكويتية على مائدة الملتقى الشهري الأول للمرأة العاملة

تحت شعار التعارف وتبادل الخبرات ، اقيم مساء أمس الأول ، الملتقى الشهري الأول للمرأة العاملة بعنوان " الحقوق المدنية للمرأة الكويتية " ، والذي انعقد في مقر الاتحاد العام لعمال الكويت بميدان حولي ، بدعوة من رئيس لجنة المرأة العاملة ، الدكتورة منى أحمد قاسم بحضور لفيف من الشخصيات النسائية العاملة ، وشخصيات من المجتمع المدني.

وخلال الملتقى أعربت رئيس لجنة حقوق الكويتيات عالية الدليمي ،عن معاناة المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي ، وطالبت الجهات المعنية بتطبيق قوانين عادلة تنصف المرأة الكويتية من التمييز ، وتضمن مساواة ابناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتي في الوظائف العامة مع المواطنين . وفي هذا الصدد ، قالت رئيس لجنة المرأة ، الدكتورة منى قاسم : ان المجتمع الكويتي يحتاج الى تطوير بعض القوانين لتحقيق المزيد من الإصلاحات الاجتماعية التي تدعم حقوق المرأة ، مشيرة الى ان الإصلاح الاجتماعي وتحقيق العدالة للمرأة يرتبطان بشكل وثيق مع مرونة القوانين والتشريعات التي تحمل في بنودها روح العدالة والإنسانية .

وأكد عدد من المشاركات على ان المرأة العاملة تحتاج الى مزيد من التوسع في تولي الوظائف الاشرافية ، ودعم حقوقها المدنية ، وبخاصة المرأة المعيلة لأبناء من غير كويتي . وطالبن الجهات المعنية بالنظر بعين الاعتبار لتلك الشريحة من السيدات الكويتيات .

تتمات

«تسونامي» الاستجوابات

الجبري، فضلا عن تلويح أحد النواب أيضا باعتزامه استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك .

غير أن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ، الذي أعلن إدراج طلب استجواب النائبين محمد المطير ومحمد هايف ، الموجه إلى الوزير أنس الصالح ، على جدول أعمال جلسة 30 ابريل الجاري ، رفض التكهنات المتشائمة في هذا الصدد ، ورغم أنه توقع تقديم استجوابات جديدة الأسبوع المقبل ، حسب ما أعلن مقدميها ، فإنه جدد التأكيد على أن «الأمور طيبة ، وكل ما يثار أن تقديم الاستجوابات ينبئ بقرب حل المجلس ، عار عن الصحة».

وقال الغانم في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة ، إنه اتبع كل الاجراءات اللائحية بإبلاغ الوزير المعني بالاستجواب ، إضافة إلى إدراجه على جدول أعمال أول جلسة مقبلة.

أضاف أنه وفقا للاجراءات اللائحية فمن حق الوزير طلب تأجيل مناقشة الاستجواب لمدة أسبوعين ، موضحا أن الفترة ما بين تقديم الاستجواب والجلسة المقبلة أقل من أسبوعين.

يذكر أن استجواب المطير وهايف للوزير الصالح يتكون من ثلاثة محاور ، يتعلق الأول بحسب مقدميه ب«هدم دولة المؤسسات» ، فيما يتعلق المحور الثاني وفقا لما اعتبره النائبان «ظلم الكويتيين في التوظيف وعدم انصاف المتقدمين إلى وظيفة محام «ب» في الفتوى والتشريع» ، كما تطرق المحور الثالث من الاستجواب ، إلى «التجاوزات في المناقصات العامة وهدر أموال الدولة».

من جهته أعلن النائب رياض العدساني اتفاقه والنائبين د.عادل الدمخي ود.محمد الدلال ، على تقديم استجواب وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الأسبوع المقبل.

وأوضح في بيان صحافي أن محاور الاستجواب ستتضمن المواضيع المثارة حول «الحيازات الزراعية»، وما يتعلق بالتفرغ الرياضي المشبوه ومواضيع أخرى في وزارة الإعلام.

وقال العدساني إنه والنائبين الدمخي والدلال اجتمعوا في مكتبه أمس ، للتنسيق حول الاستجواب، والذي يأتي تصديا لأوجه التجاوزات والمخالفات المالية والإدارية والقانونية وما يترتب عليها من أثر على المال العام.

وأكد أن الاستجواب كأداة يهدف إلى الحفاظ على الأموال العامة وتطبيق قوانين الدولة، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار المخالفات الصارخة الجديدة والمستمرة الواردة من قبل الجهات الرقابية والتي لم يتم تصحيحها، موضحًا أن تلك القضايا غاية في الأهمية ولا بد من تفعيل الأدوات الدستورية ومحاسبة المقصرين فيها.

وأعرب عن شكره والنائبين محمد الدلال وعادل الدمخي كل النواب الذين أعلنوا مساندتهم الاستجواب، مع تسجيل الاحترام للنواب كافة على اختلاف آرائهم.

الحرس الوطني

العسكرية الكبرى تعزز قدرات الحرس الوطني في أداء رسالته الوطنية ، بحفظ أمن الوطن واستقراره ومساندة أجهزة الدولة في عملها بمواجهة حالات الطوارئ.

وأكد الرفاعي اعتزاز القيادة بالنتائج التي حققها التمرين بفضل التخطيط والإعداد الجيد له ، على مدى عدة أشهر من الموسم التدريبي ، وكذلك التعاون ونقل الخبرات ومحاكاة التجارب المتميزة للمؤسسات العسكرية في الدول الشقيقة والصديقة.

وتوجه بالشكر للوفود المشاركة في التمرين من داخل وخارج الكويت ، تأقلا لهم تحيات القيادة العليا للحرس الوطني ممثلة بسمو الشيخ سالم العلي الصباح رئيس الحرس الوطني ، ونائب الحرس الوطني الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح.

وأوضح أن التمرين سعى من خلال ورش العمل والاجتماعات التنسيقية ، إلى فتح قنوات التواصل مع الوزارات والهيئات، للعمل بوتيرة أسرع وبروح الفريق الواحد خلال مواجهة الأزمات وحالات الطوارئ.

الصحة

، وجميع القوانين الدولية لمنع الاتجار بالأعضاء ، مشيرة إلى أنها ستتخذ جميع الإجراءات القانونية ضد كل من أساء إلى القطاع الصحي ، وتداول مثل هذه الأخبار غير الصحيحة.

وكانت بعض مواقع التواصل الاجتماعي تداولت أخبارا تفيد بوقوع سرقة لأعضاء بشرية ، من أحد المتوفين في ثلاجة الموتى بمنطقة الصباح الصحية.

في سياق حكومي آخر قامت وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الاسكان الدكتورة جنان بوشهري أمس ، بالإطلاع على سير أعمال مشروع إنشاء مبنى الركاب الجديد (T2) بمطار الكويت الدولي.

وذكرت وزارة الأشغال العامة في بيان ل «كونا» ، أن الوزيرة بوشهري التقت رئيسة مجلس إدارة شركة (ليماك) المكلفة بإنشاء مبنى الركاب الجديد ايبرو اوزدمير ، حيث تم الاتفاق على تكليف المسؤولين بالوزارة بدراسة متطلبات الشركة للاسراع في التنفيذ وفق الجدول الزمني المتفق عليه ، وتقديم أنسب الحلول لذلك و، تذليل أي عقبات قد تواجه هذا المشروع الحيوي.

الطبطبائي للخراز

الجمعيات التعاونية ، خلال هذه الأيام تعاميم زيادة اسعار تحت مسمى «أصناف جديدة» منسوبة إلى اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.

وطلب إفادته بمدى صحة هذه التعاميم ، وإذا كانت هذه صحيحة، فما العدد الحقيقي للأصناف التي زادت أسعارها تحت مسمى «أصناف جديدة» ، وما دور المراقب المالي والإداري بالاتحاد بشأن هذه الزيادات ، وهل كانت الزيادات من خلال لجنة مشكلة للنظر في زيادة أسعار الأصناف؟

كما تساءل عن ما الجهات أو الأشخاص المسؤولون عن هذه الزيادات ، وهل كانت الزيادات لحساب شركات بعينها ، وما مدى رقابة وزارة الشؤون الاجتماعية على الاتحاد في موضوع زيادة الأسعار خاصة أنها تمثل أمنا قوميا ، وكيف تعاملت الوزارة مع هذه الزيادات؟

السودان

وكان المجلس العسكري قد نقل البشير من مقر الإقامة الرئاسي الذي كان يقيم فيه منذ الإطاحة به ، إلى سجن كوبار شديد الحراسة في العاصمة الخرطوم.

وقال الفريق شمس الدين كباشي شنتو، المتحدث باسم المجلس، إن «القوات غير النظامية التابعة للحزب الحاكم السابق بزعامة البشير، بما في ذلك قوات الدفاع الشعبي والخدمة الوطنية والشرطة الشعبية، قد وُضعت تحت قيادة الجيش او الشرطة».

في الوقت نفسه افادت وكالة الانباء الرسمية السودانية، ان المجلس العسكري طالب البنك المركزي «بمراجعة حركة الأموال اعتبارا من الاول من ابريل الجاري والحجز على الأموال التي تكون محل شبهة».واضافت الوكالة أن المجلس ألزم كل هيئات الدولة بإعلان ما تمتلك من أموال وأرصدة في فترة اقصاها 72 ساعة. بما في ذلك الحسابات المصرفية أو الأموال السائلة بالعملة المحلية أو الأجنبية أو المعادن النفيسة أو المجوهرات داخل او خارج السودان.

وأوضح المجلس أن من لا يلتزم بالقرار ، قد يعرض نفسه لعقوبة الغرامة أو الحبس مدة قد تصل إلى 9 أعوام أو كليهما.

من جهة أخرى اعتبرت اللجنة السياسية بالمجلس العسكري الانتقالي السوداني ، أن ما جرى «هو انحياز للمطالب الشعبية وليس انقلابا».

وأطلعت اللجنة السياسية وفد ممثلي المنظمات الدولية بالسودان أمس ، على مجمل الأوضاع الأمنية والسياسية بالبلاد.

وأجابت اللجنة خلال اجتماعها بالوفد بالقصر الجمهوري على استفسارات الوفد حول توقيتات تشكيل الحكومة المدنية وسير التفاوض مع القوى السياسية بالبلاد، بالإضافة إلى التعامل مع مهلة الاتحاد الإفريقي.

وخلال اللقاء، أكد عضوا اللجنة الفريق أول جلال الدين الشيخ الطيب والفريق الركن شمس الدين كباشي الناطق الرسمي باسم المجلس مسؤول ملف السلام والمنظمات أن التغيير الذي جرى بالبلاد يمثل انحيازا للمطالب الشعبية وليس انقلابا، وشددا على اهتمام المجلس بتحقيق السلام بالبلاد، مشيرين إلى بدء الاتصالات بالحركات غير الموقعة على اتفاقية السلام واستمرارها تعزيزا للسلام والاستقرار.

وأكد عضوا اللجنة السياسية التزام المجلس بكافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية، معلنين عن زيارة لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فكي للبلاد خلال اليومين القادمين للتواصل مع المجلس والقوى السياسية بالبلاد.

إلى ذلك، أشادت الأمم المتحدة على لسان رئيس مكتبها بالخرطوم بالتزام المجلس بكافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية المبرمة بين السودان والمنظمات الدولية، معلنة سعيها للتحول للمساهمة في التنمية بدلا عن تقديم المساعدات الإنسانية فقط.

وعزل الجيش البشير بعد احتجاجات استمرت عدة أشهر، لكنها بلغت ذروتها قبل أسابيع ، عندما اعتصم الآلاف أمام مقر قيادة الجيش في الخرطوم.

وقال معارضون من تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير ل «رويترز» ، إنهم قدموا وثيقة للمجلس العسكري تدعوه لتشكيل حكومة مدنية تضم تمثيلا عسكريا لتسلم إدارة شؤون البلاد.

وتدعو الوثيقة إلى تشكيل حكومة لا يزيد عدد حقائبها عن 17 ، وبرلمان انتقالي يضم 120 نائبا للإشراف على عمل الحكومة.

وقال المجلس إنه مستعد لتلبية بعض مطالب المحتجين بما في ذلك محاربة الفساد، لكنه رفض أن يسلم السلطة إلا لحكومة منتخبة بعد الفترة الانتقالية.

الناخبون المصريون

الوصول الى استفتاء يدار وفق أعلى معايير النزاهة والشفافية الدولية ، «ليخرج بشكل يليق بحجم مصر وامال وطموحات شعبها».

وذكر أن «كل مواطن يتمتع بحقوقه السياسية في ادارة الشؤون العامة لبلاده عبر ابداء الرأي في الاستفتاء على التعديلات الدستورية ، وهو حق كفله الدستور وتظمه القانون وأقرته المواثيق والمعاهدات الدولية».

وجرى تصويت نهائي على هذه التعديلات التي تضمنت استحداث بعض المواد واستبدال اخرى ، وفقا لصياغات وافقت عليها «لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية» بالمجلس وذلك خلال جلسة عامة ونداء بالاسم ، حيث وافق عليها الغالبية الثلثي الاعضاء.

وسبق الموافقة على التعديلات الدستورية أن عقد مجلس النواب برئاسة الدكتور علي عبد العال عدة جلسات للحوار المجتمعي ، استمع خلالها الى آراء ومقترحات العديد من الجهات والشخصيات المختلفة والمعنية بهذه التعديلات.

ولعل ابرز تلك التعديلات ما يتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات «بدلا من اربع» ، تبدأ من اليوم التالي لانتهاء مدة سلفه مع عدم جواز ان يتولى الرئاسة لأكثر من مدتين رئاسيتين متتاليتين.

وتضمنت التعديلات استحداث مادة تتعلق بانتهاء مدة رئيس الجمهورية الحالي ، بانقضاء ست سنوات من تاريخ اعلان انتخابه رئيسا للبلاد في العام الماضي وجواز اعادة انتخابه لمرة تالية.

كما تضمنت مادة تخول لرئيس الجمهورية تعيين نائب له او اكثر ويحدد اختصاصاتهم ، وله ان يفوضهم في بعض اختصاصاته ويعفيهم من مناصبهم ويقبل استقالتهم.

واشارت الى انه في حال قيام «مانع مؤقت» يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لسلطاته ، يحل محله نائب رئيس الجمهورية او رئيس مجلس الوزراء عند عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية او تعذر حلوله محله.

وتطرقت التعديلات الى استبدال فقرة من المادة الخاصة ب «تشكيل مجلس النواب» ، اذ اشارت الى انه يشكل من عدد لا يقل عن 450 نائبا ينتخبون بالاقتراع العام السري ويخصص للمرأة فيه ما لا يقل عن ربع اجمالي عدد المقاعد.

كما استحدثت تشكيل «مجلس الشيوخ» من عدد من الاعضاء يحدده القانون ، والا يقل عن 180 عضوا وان يتم انتخاب ثلثي اعضائه بالاقتراع العام السري المباشر ، فيما يعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي.

الغضبان

من جهة أخرىنقل تلفزيون العربية عن وزير النفط العراقي ثامر الغضبان قوله أمس الخميس ، إن شركة النفط الحكومية العملاقة أرامكو السعودية ستساعد حكومته في استكشاف الغاز بالصحراء الغربية في العراق.

ورئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي موجود في الرياض، في ثاني أيام زيارة رسمية للسعودية وقع خلالها وزراء سعوديون وعراقيون 13 اتفاقية في مجالات مثل التجارة والطاقة والتعاون السياسي، بحسب ما ذكره مكتب رئيس الوزراء العراقي يوم الأربعاء.

أردوغان

أردوغان بعد يوم من تولي مرشح المعارضة منصب رئيس بلدية اسطنبول.

فبعد 17 يوما من الاعتراضات وإعادة الفرز تولى أكرم إمام أوغلو منصبه أمس الأربعاء، رغم عدم البت في طلب قدمه حزب العدالة والتنمية لإلغاء نتيجة الانتخابات في اسطنبول وإعادتها.

وقال أردوغان إن على تركيا أن تستغل جيداً الأعوام الأربعة والنصف المقبلة ، لحين موعد الانتخابات المقررة وأن تحل المشكلات الاقتصادية والأمنية.

وسلمت الهيئة الانتخابية العليا إمام أوغلو وثيقة الفوز على الرغم من الطعن الذي تقدم به الائتلاف «حزب العدالة والتنمية»، الذي يترأسه أردوغان، مطالباً بإجراء اقتراع جديد، معتبراً أن الانتخابات التي جرت في 31 آذار/مارس شهدت «مخالفات»، ومُنح إمام أغلو التفويض الرسمي رغم عدم بت المجلس الأعلى للانتخابات في طلب حزب العدالة والتنمية.

وتسلم ورقة في إطار مذهب تمنحه رسمياً التفويض ليصبح رئيسا للبلدية في مراسم بمحكمة في اسطنبول أحاطها حشد من الأنصار.

من جهته قال إمام أوغلو في كلمة له داخل مبنى بلدية اسطنبول التي وصلها لاستلام مهامه رسمياً بعد تسلمه وثيقة رئاسة البلدية من لجنة الانتخابات بالمدينة: «تسلمت وثيقة رئاسة بلدية المدينة باسم 16 مليون شخص». وأكد إمام أوغلو أن هناك مراحل متواصلة يدركها متعلقة باحتمال إلغاء الانتخابات أو إعادتها، مشيراً إلى أنه ينتظر من اللجان الانتخابية «قرارها الواضح حول تلك المراحل بأقرب وقت من أجل سعادة واستقرار سكان اسطنبول».

وأضاف: «اعتباراً من اليوم سيبدأ جميع العاملين في بلدية هذه المدينة الجميلة بخدمة 16 مليون إنسان لا شخص أو مجموعة أو حزب، كما نعرف احتياجات المدينة وطلبات سكانها وسنبدأ بتقديم الخدمات بشكل سريع».